

القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى 1923-1919

إسماعيل أحمد سمو
قسم التاريخ - كلية الآداب
جامعة دهوك

تاريخ الاستلام تاريخ القبول
2004/10/10 2005/2/16

الخلاصة

كانت مناطق الأكراد موزعة إلى نهاية الحرب العالمية الأولى بين ثلاث دول هي: إيران، وروسيا، والدولة العثمانية ووريثتها تركيا، إلا أن انهزام العثمانيين في الحرب، جعل من كردستان تركيا قضية دولية وأقليمية، فضلاً عن كونها قضية قومية، فقد نشط القادة الكرد لتحقيق طموحاتهم السياسية في الاستقلال، فأنشأوا جمعيات جديدة إلى جانب القديمة، وأرسلوا الوفود إلى مؤتمرات الصلح لعرض قضيتهم في المحافل الدولية وتعريف المجتمع الدولي بها. وكادت معاهدة سيفر أن تحقق أمانهم في إنشاء دولة كردستان ذات الاستقلال الذاتي، إلا أن انتصارات الكماليين في ساحات القتال قد غيرت الكثير من السياسات والمواقف الدولية والإقليمية، وكانت من نتائجها التكرار لهذه الحقوق وطمسها نهائياً في مؤتمر لوزان.

المقدمة

سكن الأكراد منطقة جنوب شرق الأناضول منذ فترة قديمة، وكانوا حتى وقت قريب يعتمدون نظام المؤسسة القبلية على نطاق واسع، كما بقيت السمة القبلية هي الغالبة على حياتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية، رغم ظهور ميل واضح في الفترة المتأخرة نحو الاستقرار الزراعي والتمدن⁽¹⁾.

كانت مناطق الكرد متخلفة جداً من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن تميز هذه المناطق بكونها جبلية وعرة وفقيرة نسبياً، فإنها في الغالب بعيدة عن المؤثرات الحضارية، والعشائر التي تتواجد فيها عادة ما تدخل في صراعات بين حين وآخر، ويتزعمها رؤساء لهم سلطة غير محدودة، يسكنون في قلاع محصنة، وهم على جانب وفير من الثروة، في الوقت الذي يقبع فيه بقية

المواطنين الكرد في أكوخ صغيرة لا تحظى إلا بالنذر القليل من النور والهواء ويندر أن توجد بين الأكوخ مدرسة أو مصنع أو أن تمر بها سكة حديد.⁽²⁾

وظلَّ أكراد تركيا برغم ما عانوه على يد السلاطين العثمانيين من الظلم وهضم لحقوقهم خلال فترات متلاحقة شديدي الولاء للسلاطين العثمانيين بحكم الروابط الدينية التي تربطهما ، وكان الرجل من الأكراد يعتقد أن للسلطان من القوة الروحية ما يعادل ثمانية آلاف ولي، ولم يكن يسمح للشباب الكردي قبل أن يبلغ سن الرشد بأن ينطق كلمة (باد شاه) أي السلطان، أو أن يلفظها إلا إذا كان قائماً متوضئاً.⁽³⁾

وكان الاقطاعيون الكرد في تركيا رغم الطبيعة الإستغلالية للنظام الإقطاعي بوجه عام ، مندمجين في الحركة القومية الكردية، كما أن بعضهم تحول إلى حملة ايديولوجية البرجوازية الكردية النامية. وقد أقاموا العديد من المنظمات السياسية ، واشتركوا بشكل فعال في نشاطاتها، وآمنوا بأسلوب عملها وكانت بؤادر هذه الظاهرة السياسية المهمة بين الكرد في تركيا قد برزت في فترة سبقت الحرب العالمية الأولى.⁽⁴⁾

وتحولت مناطق الكرد في سنوات الحرب العالمية الأولى إلى ميادين قتال بين الحلفاء وبخاصة الروس والبريطانيين والجيش العثمانية، وتعرضت هذه المناطق إلى أعمال نهب وسلب وتدمير وتهجير.⁽⁵⁾

وبشكل عام وقف الكرد في نهاية الحرب العالمية الأولى وبعدها مباشرة على مفترق طرق ، فلم يكن لديهم هدف سياسي واضح.⁽⁶⁾

أقام زعماء الاتحاد والترقي الدولة العثمانية الى جانب المانيا في حرب خاسرة انتهت باستسلام الدولة العثمانية للحلفاء في 30 تشرين الأول عام 1918، إذ جرى التوقيع على الهدنة بين الطرفين على ظهر الدارعة البريطانية (أغا ممنون) التي رست في مودروس (ميناء جزيرة ليمنوس في بحر ايجة) ولذا سميت بهدنة مودروس ونص البند السادس عشر من هذه الهدنة على استسلام القوات العثمانية جميعها للحلفاء وعلى التصفية التامة للإدارة العثمانية في المناطق العربية.⁽⁷⁾

تقاسمت الدول المنتصرة البلاد العثمانية فيما بينها على وفق الاتفاقيات السرية التي وقعوها أثناء الحرب العالمية الأولى، واحتلوا هذه المناطق عسكرياً، أما روسيا السوفيتية التي برزت بعد ثورة أكتوبر عام 1917م فقد كانت لها أطماع في شرق الاناضول⁽⁸⁾، وعلى الرغم من تنازلها عن قارص واردهان إلى الدولة العثمانية في معاهدة برست ليتوفسك عام 1917م⁽⁹⁾. لكنها برزت كقوة بعد الحرب العالمية الأولى. كما برزت الولايات المتحدة هي الأخرى بشكل مؤثر في قضايا السياسة الدولية. ولا سيما أن رئيسها ولسن أعلن عن مبادئ من أربع عشرة نقطة أكد فيها وخصوصاً في البندين الخامس والثاني عشر: على حل مرض ومنصف لجميع المنازعات الخاصة بالمستعمرات مع مراعاة مصالح

سكانها وطموحاتها السياسية المشروعة، مع ضمان سيادة تركيا على المناطق التركية من أقاليمها، وضمان الاطمئنان على مصالح الأقليات القومية فيها عن طريق إيجاد نوع من الحكم الذاتي لهم.⁽¹⁰⁾ وفي الوقت نفسه أذاع البريطانيون والفرنسيون بياناً مشتركاً في 8 تشرين الثاني 1918 أكدوا على: أنهم يستهدفون تحرير الشعوب التي طالما رزحت تحت نير واستعباد العثمانيين تحريراً نهائياً وتأسيس حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطاتها من رغبة السكان الاصليين و بمحض اختيارهم . وكان لهذه التصريحات أثر كبير في أوساط سياسية مختلفة في المنطقة ومنها الكورد في جنوب شوق الأناضول.⁽¹¹⁾

كانت هذه المقدمة ضرورية للولوج إلى فهم القضية الكردية في تركيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى من ناحيتين:

الأولى : فيما يتعلق بعلاقة الكرد مع الأتراك، وتحديدًا مع الكماليين.

الثانية : موقع المسألة الكردية في المساومات الدولية التي جرت في سيفر وباريس ولوزان.

الكرد ومؤتمر الصلح في باريس و سيفر عام 1919م – 1920م

بعيد الحرب العالمية الأولى مباشرة وللاسباب التي ذكرناها، جمع الكرد صفوفهم للمطالبة بحقوقهم ، فشكّلوا الوفود التي بدأت تطرق باب المؤتمرات الدولية لترتيب الاوضاع لما بعد الحرب وانتصار الدول الاوربية المتحالفة. وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا، في حين بدأت تشكيل الأحزاب والحركات السياسية لدعم المطالب القومية، وأهمها تأسيس دولة كردية. ومن خلال هذا النشاط السياسي، انبثقت منظمة سياسية جديدة هي الأولى بعد انتهاء الحرب والانهيال العثماني، تم إعلانها تحت اسم (جمعية البعث الكردية) (چۆنگەتەکی کوردی ١٩١٩-١٩٢٠). كان عدد من أعضاء (جمعية ١٩١٩-١٩٢٠) في عداد الكادر المؤسس لهذه الجمعية.⁽¹²⁾

فتحت جمعية البعث الكوردية فروعاً لها في ديار بكر وبديليس وخربوط ومركز قيادي في استانبول، وكان هدفها تأسيس دولة كردية تحت الحماية الأجنبية ، كما دعت الجمعية إلى تعلم اللغة الكردية قراءة وكتابة، كما اهتمت بتنشيط الثقافة ونشرها، والعودة إلى التمسك بالقيم والتراث والاصول القومية، واتخذت من ديار بكر مقراً لها، وكان رئيسها هو السيد عبد القادر الشمزيني ، وعضوية كل من امين عالي بدرخان ، وفريد فؤاد باشا، واللواء الركن فريد جهدي باشا، وسيد عبد الله بن سيد عبد القادر الشمزيني ، وكانت هذه الجمعية هي التي تولت مباحثة الجهات الدولية المسؤولة وممثليها في استانبول ، وهي التي اعتمدت الجنرال شريف باشا ليكون ممثلاً للشعب الكردي في مؤتمر الصلح بباريس وما انبثق عنه من قرارات في صالح الكرد.⁽¹³⁾

التقى القادة الكرد وراجعوا اللجان الاوربية والدولية وبخاصة الامريكية التي تكونت لاستفتاء الشعوب التي انفصلت عن السلطنة العثمانية. ومن الجدير بالذكر ان القادة الكرد لم يلتجئوا إلى هذا الاسلوب الا بعد ان يأسوا من حكومة رئيس الوزراء العثماني فريد باشا و المؤيد للحلفاء الذي شكل وزارته في آذار عام 1919م ، حين رفضت منح الكرد الاستقلال الذاتي.⁽¹⁴⁾

ركز الكرد اهتمامهم على مؤتمر الصلح في باريس الذي انعقد في العاصمة الفرنسية في كانون الثاني 1919، وخاصة أن هذا العام قد حفل بالآمال بالنسبة للكرد والعرب والأرمن فقد أقبلت هذه السنة ومعها وعود ولسون بتقرير مصير الشعوب⁽¹⁵⁾....

اجتمع عدد من القادة الكرد في استانبول برئاسة سيد عبد القادر الشميزي ومعه ابناء بدرخلن، وانتخبت كل من (جمعية تعالي كردستان) و (جمعية التشكيلات الاجتماعية) و(جمعية استقلال كردستان).. الجنرال شريف باشا بن سعيد باشا ممثلاً لها ورئيساً للوفد الذي أرسله الكرد إلى باريس.⁽¹⁶⁾

ومن الجدير بالذكر ان مؤتمر الصلح في باريس قد هيمن على أعماله كل من لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا وكليمنصو رئيس وزراء فرنسا، وقد جرت مفاوضات طويلة وشاقة بسبب كثرة الوفود والتناقض في المطالب، لا سيما أن بنود الترييس ولسن قد تعرضت إلى معارضة من فرنسا وبريطانيا وبخاصة فيما يتعلق بتطبيقاتها. وكان كليمنصو قد تنبأ بصعوبة هذه المفاوضات منذ عشية توقيع الهدنة في تشرين الثاني عام 1918م مع ألمانيا ؛ إذ قال: ((لقد ربحنا الحرب، فعلياً ان نفوز الآن بتحديد شروط الصلح، وأنها لمهمة أعسر من الأولى.)).⁽¹⁷⁾ وكان الرئيس الأمريكي ولسون وزميله رئيس الوزراء الايطالي اورلاندو قد هذا بالانسحاب عدة مرات من جلسات المؤتمر. وكانت مسألة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية وألمانيا من أهم القضايا التي أثارت جدلاً حاداً منذ ايام المؤتمر الأولى. فتمخض عنها فكرة الانتداب. ولم تكن هذه الفكرة سوى وسيلة لتقسيم المناطق المحتلة بين الدول المنتصرة.⁽¹⁸⁾

اسفرت جهود شريف باشا الى الاتفاق فعلاً مع الوفد الارمني و تقد بمذكرة مشتركة الى مؤتمر السلام في 20 تشرين الثاني عام 1919 م اكد فيها على وجوب حل قضية الشعبين مع مراعاة مصالحهما القومية الخاصة لكل منهما.⁽¹⁹⁾

وكان الطرفان قد دفنا ولو إلى اجل قصير كل خلافاتهما السابقة وظهر الأمر وكأنه بسبب التحريض العثماني الجائر. وفي الوقت نفسه نظر الأرمن إلى الامور نظرة واقعية لا سيما مطالبهم في ولايات الاناضول الشرقية حيث الأكراد اكثر نسبة فيها من الأرمن إلى جانب الاتراك. ولكن هذا الاتفاق لم يؤد إلى نتيجة عملية فيما بعد بسبب المداخلات الدولية والتغيرات الاقليمية في المنطقة وبخاصة بعد الانتصارات الساحقة التي حققها الكماليون في ميدان القتال من أجل الاستقلال.⁽²⁰⁾

على أية حال فقد تقدم الطرفان الكردي والارمني بمذكرتين الاولى في 22 آذار 1919 وخرائطين لكرديستان وأرمينيا ضمناهما مطالب وحقوق الشعبين في 22مايس 1919م. إلا أن مؤتمر الصلح تجاهل المطالب الكردية، فقد نصت قراراته على :

((ولمثل هذه الاسباب ولا سيما لسوء الادارة التركية التاريخية في معاملة الشعوب الخاضعة لها، وللمذابح الارمنية الهائلة وسواها في السنوات الخمس الأخيرة، قرر الحلفاء والدول المشتركة معهم فصل: ارمينيا وسوريا والعراق وفلسطين وبلاد العرب فصلاً تاماً عن الدولة التركية من دون الحاق الضرر بسكان الاقسام الاخرى من هذه الدولة.))⁽²¹⁾

يبدو ان تعاطف الدول الكبرى مع مطالب الأرمن على حساب الكرد، جعل الأولين يقبلون ظهر المجن للآخرين، وتتكروا للاتفاق الذي عقد بينهما في كانون الاول 1919م، فقد اقر المؤتمر إنشاء دولة ارمينيا في ولايات الاناضول الشرقية: (سيواس، ارض روم، خربوط، ديار بكر، بتليس، وان)) وهي ولايات أغلب سكانها هم من الكرد والترك وأقليات قومية أخرى، ولا يشكل الأرمن فيها الا نسبة ضئيلة جداً.⁽²²⁾

أمام هذه التطورات سارع القادة الاكراد إلى العمل ونشطوا في الدعوة إلى قضيتهم القومية وايضاح مواقفهم، كما اتصلوا مباشرة بقيادة الارمن (بوغوص نوبار باشا) الذي عاد مجدداً إلى التعلون مع الكرد، وتوصلاً معاً إلى اتفاق جديد، ينص على أن تكون الدولة الكردية المطالب بها مستقلة عن الدولة الأرمنية، الذي يزعم الحلفاء اعلانها، ثم تقدماً إلى مؤتمر الصلح ببيان مشترك يحددان فيه حقوق شعبيهما، ووافق المؤتمر بدوره على ما جاء فيه بشكل مبدئي.⁽²³⁾

لذلك سارع الوفدان برئاسة شريف باشا ونوبار باشا في اول مارس سنة 1920م إلى رفع مذكرة اخرى باسم كل منهما إلى مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو بايطاليا ضمناها الاتفاق الذي توصلا إليه، وقد أقر المجلس رغبتيهما مبدئياً كما صادق عليها فيما بعد، حيث تضمنتهما اتفاقية سيفر في 10 آب عام 1920م.⁽²⁴⁾

وفي الوقت نفسه قام عدد كبير من رؤساء العشائر الكردية في العراق بتقديم مذكرة إلى (جمعية العلم) الموصلية لتقديمها مع بقية مذكرات زعماء العراق يطالبون فيها باستقلال العراق.⁽²⁵⁾

ومجمل القول لم يكن حضور شريف باشا معترفاً به عملياً ولم يؤثر حضوره في ما اتخذه المؤتمر من قرارات ؛ لان حق تقرير المصير للكرد والأرمن كان يصطدم بجدار المصالح الاستعمارية للدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا. ولكن لابد للمرء أن يعترف بحقيقة هي أن جهود القادة الكرد وبخاصة شريف باشا لم تذهب سدى فقد اعترف الحلفاء باقامة دولة كردية ذات استقلال ذاتي في كردستان في مؤتمر سيفر.⁽²⁶⁾

ازاء هذه الأوضاع تحركت حكومة استانبول هي الاخرى لاحتواء التغييرات في المسألتين الكردية والأرمنية. فقد وافق الداماد فريد باشا رئيس وزراء الدولة العثمانية بتعيين أحد الكرد الأعيان والياً على ديار بكر أو في مركز كبير آخر في كردستان، وكلفه القيام بمهمة منع الكرد من القيام بحركات ضد الحكومة، كما ورد ترشيح سيد عبد القادر، وسيد طه وآخرين إلى مناصب مهمة في كردستان.⁽²⁷⁾ وفي نيسان 1919م أصدر وزير الحربية العثماني شاكرباشا أمراً إلى السلطات الحدودية في شرق الأناضول يقضي بمنع الكرد من القيام بحركات ضد الانكليز. وفي الوقت نفسه كانت مفاوضات كردية انكليزية تجري بين قائد انكليزي برتبة رائد وبين زعيم عشائري في منطقة ويران شهر، وكان هذا الرائد يدعى ميجر نوئيل يحث الأكراد باستمرار على الانفصال عن الدولة العثمانية. لذلك سارع الباب العالي مرة أخرى لاحتواء الأمر بتوجيه دعوة إلى أولاد بدرخان والزعماء الكرد الآخرين للاشتراك في البيئة الوزارية التي ستعقد جلساتها لمناقشة المسألة الكردية. واستجابة لطلب الباب العالي فقد حضر إلى استانبول أمين عالي بدرخان. وتتشكلت لجنة ضمت شيخ الاسلام إبراهيم الحيدري، ونائب الصدر الأعظم عبوق باشا، وناظر الحربية عوني باشا، وأعضاء من جمعية تعالي كردستان، وأعضاء آخرين من مجلس الأعيان العثماني، وعقدت اللجنة عدة جلسات لها قررت في نهايتها الاتفاق الذي توصلت إليه والذي يقضي بـ:

أ - منح كردستان الاستقلال الذاتي بشرط قبول الكرد البقاء مع الدولة العثمانية.

ب - اتخاذ التدابير الفعالة لإعلان هذا الاستقلال والشروع في تنفيذه حالاً.

الا أن الامر لم يكن في مجمله أكثر من خدعة دبرتها حكومة استانبول، لمنع لجوء الأكراد إلى قوة خارجية قوية، ربما من شأنها فرض المطالب الكردية على الدولة العثمانية بالقوة. ويكون هذا الاستنتاج صحيحاً عندما نجد حكومة فريد باشا في استانبول (1919/3/4 - 1919/5/16) التي كانت تستند إلى الانكليز كانت قد ماظلت في تنفيذ هذه المقررات. وربما بدعم من الانكليز أنفسهم.⁽²⁸⁾

الجمعيات والأحزاب الكردية في أعقاب الحرب العالمية الأولى

استأنفت الأحزاب والجمعيات السياسية الكردية في تركيا نشاطها مجدداً في أعقاب الحرب العالمية الأولى، في خضم الصراعات الإقليمية والدولية على المنطقة، وظهرت على الساحة جمعيات وتنظيمات أخرى، وأصدرت عدداً من الصحف والمجلات لتعريف العالم بالقضية الكردية، بغية استغلال الوضع الجديد ونيل الحقوق القومية للكرد، ولم تتوقف على هذا فحسب، بل عقدت هذه الجمعيات علاقات مع دول الحلفاء، مما أثار حفيظة العثمانيين من القضية الكردية خوفاً من انفصال المنطقة الكردية من تركيا.⁽²⁹⁾

وكانت الآثار السياسية التي خلفتها الحرب العالمية الأولى على الصعيد الاقليمي والدولي، بداية لمرحلة جديدة في تاريخ القضية الكردية في تركيا، فقد بعثت - كما ذكرنا سابقاً - تصريحات الحلفاء بشأن حق تقرير مصير شعوب الدولة العثمانية آملاً جديدة لدى القادة الاكراد وبخاصة المثقفين منهم، لا سيما ان حكومة الاتحاد والترقي في استانبول قد سقطت، وخلفتها حكومة موالية للانكليز.⁽³⁰⁾

وتعد جمعية تعالي كردستان التي تأسست عام 1918م في استانبول من أشهر الجمعيات التي استقطبت المثقفين الاكراد، وكانت تدعو إلى انشاء دولة كردية مستقلة⁽³¹⁾ الا انها اتخذت من الوسائل السلمية طريقاً لتحقيق أهدافها، ففي البداية عقدت اتفاقاً مع حزب الحرية والائتلاف العثماني بشأن منح كردستان حكماً ذاتياً ضمن إطار الدولة العثمانية.⁽³²⁾ وفتحت هذه الجمعية فروعاً لها في ديار بكر وبديليس وخربوط وعربكير ودرسيم وغيرها من المدن الكردية، كما دعت الجمعية إلى إعادة الكرد الذين تركوا ديارهم اثناء الحرب العالمية الأولى إلى وطنهم الاصلي، وتعيين موظفين أكراد في الدوائر الرسمية، وتعزيز العلاقات مع حكام السليمانية والبريطانيين.⁽³³⁾

وضمنت الجمعية العديد من الشخصيات والقادة الكرد، مثل مؤسسها سيد عبد القادر الشمديناني إلى جانب العديد من الضباط والاطباء والمثقفين وزعماء العشائر ورجال دين في مختلف انحاء كردستان ومنهم أحفاد بدرخان: امين عالي باشا، ومحمد علي، وخليل رامي، وكذلك الفريق فؤاد باشا، و الشيخ سعيد، و امين زكي وغيرهم.⁽³⁴⁾

ودعاً عدد من الزعماء الكرد وبخاصة الفئات الشابة منهم ، في اجتماع عقدته الجمعية في أوائل عام 1919م إلى طرد القوات التركية وغيرها من المناطق الكردية ، الا ان رئيس الجمعية سيد عبد القادر رفض مثل هذه الدعوات، معللاً رفضه بأنه لا يليق بالحركة الكردية الوقوف بوجه الاتراك في مثل هذه الأحوال العصيبة التي يمرون فيها. وفي الوقت نفسه حثّ الكرد على الوقوف إلى جانب الاتراك، والتوجه إلى المناطق التي يحاول الارمن فصلها من تركيا، وكان يأمل من وراء ذلك أن يففي السلطان العثماني بوعده في منح الكرد الحكم الذاتي.⁽³⁵⁾

كتب المندوب السامي البريطاني في اسطنبول في برقية الى الممثل الدبلوماسي البريطاني في بغداد بتاريخ 18 نيسان 1919 بشأن الاقتراح الذي قدمه عبدالقادر بأسم الجمعية الكردية يطلب فيها استقلال الاكراد و تحريرهم من النير التركي ، و في برقية اخرى في 3 ايار 1919 الى وزير الخارجية البريطاني اعلن المندوب السامي (ان الاكراد يرغبون في ان تكون لهم دولة متحررة و يرغبون في التخلص و الى الابد من الاتراك).⁽³⁶⁾

وتجدر الإشارة إلى ان هذه الجمعية عرفت في الادبيات الكردية باسمين، هما: جمعية انبعاث كردستان، و جمعية نهضة كردستان. ولكن يبدو ان الامر يخرج عن مجرد اختلاف في الترجمة فقط

فكلمات (تعالى. انبعاث. نهضة) لا تعني معاني مختلفة. الا أن الاسم الشائع لمثل هذه الجمعية وغيرها في تلك الفترة هي (تعالى).⁽³⁷⁾

وفضلاً عن هذه الجمعية ظهرت جمعيات أخرى نذكر منها: جمعية تعالى الكرد في ديار بكر ، وجمعية الرابطة الاجتماعية الكردية، والصوت الشعبي الكردي.⁽³⁸⁾

الكرد وبداية الحركة الكمالية 1919م – 1920م

ارسلت السلطات العثمانية مصطفى كمال باشا إلى المنطقة الشرقية ومنحته سلطات وصلاحيات واسعة كمفتش للجيش الثالث، مع العمل على نزع سلاح هذا الجيش، ولكن مصطفى كمال ما أن وصل إلى مدينة سامسون عن طريق البحر الاسود في 19 مارس 1919م حتى بدأ يجمع الأنصار والمؤيدين، من الرافضين لسياسة الاستسلام والخضوع للمحتلين ومنذ ذلك اليوم بدأت الحركة الاستقلالية التركية، وتعرف نسبة إلى قائدها باسم الحركة الكمالية ايضاً، والتي استطاعت من تحقيق الاستقلال الكامل لتركيا واعلانها جمهورية بعد أن ألغت السلطنة العثمانية والخلافة في علمي 1922م و 1924م على التوالي.⁽³⁹⁾

أطلق الكماليون في حربهم الاستقلالية العنان للمشاعر الدينية والوطنية، وبخاصة عند تعاملهم مع الاكراد، فقد أظهر الكماليون أنفسهم بمظهر المدافعين عن الخلافة الإسلامية والسلطان. ولهذا دعم الكرد الحركة الكمالية بكل قوة ، والأمر الآخر الذي دفعهم إلى هذا الموقف هو خشية الكرد من الاطماع الارمنية في شرق الاناضول.⁽⁴⁰⁾

وفي مؤتمر أضرورم الذي عقده الكماليون في (23 تموز - 7 آب 1919) خاطب مصطفى كمال الزعماء الكرد الذين حضروا المؤتمر وخصوصاً زعيم عشيرة مونكي حاجي موسى بك، وزعيم عشائر غرزان جميل □□ بك، ودعاهم إلى مؤازرة الحركة للدفاع عن البلاد والخلافة والسلطان ضد الأرمن واليونانيين والانكليز. كما أرسل عدة خطابات إلى زعماء عشائر كردية أخرى في شرق البلاد دعاهم إلى العمل ضد دسائس الأرمن، وبالرغم من أن عدداً كبيراً من هؤلاء الزعماء لم ينفقوا ضد مصطفى كمال ، الا انهم توجهوا إلى السلطان ولم يرغبوا الاعتراف بـ مصطفى كمال.⁽⁴¹⁾ وفي الوقت نفسه أبدى زعماء آخرون من الكورد دعمهم لمصطفى كمال بشرط أن يمنحهم الأتراك الحكم الذاتي لكردستان، وقالوا أنهم في حالة الرفض، سوف يعلنون تأييدهم لثورة كردية شاملة ضد استانبول بصورة مستقلة عن الحركة الكمالية الناشئة.⁽⁴²⁾

وفي الفترة (4-12) ايلول 1919م عقد الكماليون مؤتمراً آخر في سيواس، تحت شعار انقاذ البلاد من خطر التقسيم⁽⁴³⁾ وشارك في هذا المؤتمر عدد من الزعماء الكرد وأعلنوا تأييدهم للحركة الكمالية من أجل استقلال البلاد.⁽⁴⁴⁾

في هذه الأثناء وصل الضابط الانكليزي السياسي الرائد نوثيل إلى ملاطية، وقد استقبله ممثلون من سلالة بدرخان وهم كل من كامران عالي بك، وجلادت بك، وكذلك جميل باشا زاده، واکرم بك، ورافقهم 15 فارساً كردياً، وأعلن نوثيل أنه مكلف من حكومة السلطان في استانبول بدراسة التناسب العددي للسكان الأتراك والكرد والارمن في هذا المكان. إلا أن تلك الواقعة التي لا تترك مجالاً للشك في الأهداف الحقيقية لزيارته إلى ملاطية، هو انه استقبل على الفور من متصرف ملاطية خليل رحيم بك الذي سرعان ما أعلن حاكماً على كردستان، كرئيس لعشيرة البدرخانين، ودعا عدد من الزعماء الكرد العشائريين إلى ملاطية، وتم على أثره عقد مؤتمر مع هؤلاء الزعماء في بلدة شبيرو القريبة من ملاطية، أعلن فيه خليل بك الذي توج حاكماً على كردستان باسم لجنة الدفاع عن حقوق الكرد، المبادئ الأساسية لكردستان مستقلة.⁽⁴⁵⁾

اتخذ الكماليون اجراءات فعالة وعاجلة لقمع هذه الحركة، فقد اصدر مصطفى كمال إلى قائد الفوج الخامس عشر الياس بك امرأ يقضي بالقضاء على هذه الحركة بصورة اكثر جذرية وبالوسائل المناسبة، واتهم القائمين بهذه الحركة بأنهم حفنة أضلّتهم الأموال الانكليزية، وأخيراً تم قمع هذه الحركة بدون رحمة وشفقة.⁽⁴⁶⁾

وفي هذا الوقت أيضاً جدد الكماليون محاولاتهم في توحيد الزعماء الكرد في شرق الأناضول على أرضية معادية للارمن، ففي أواخر كانون الاول عام 1919م جمع مصطفى كمال عدداً من زعماء العشائر الكردية والعربية القاطنة في شرق البلاد، واقترح عليهم تشكيل قوة اسلامية ضد المطامع الارمنية، إلا ان هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح.⁽⁴⁷⁾ إلا ان مثل هذه المحاولات قد نجحت في شمال الجزيرة في مناطق مرعش وماردين وغازي عينتاب، عندما انضم عدد كبير من الكرد إلى التشكيلات التركية- العربية النظامية وغير النظامية لمحاربة المحتلين الفرنسيين لهذه المناطق.⁽⁴⁸⁾

لقد حرص مصطفى كمال ابان الفترة الواقعة بين بداية حرب الاستقلال وبين عقد معاهدة لوزان في 24 تموز عام 1923م على ضمان استمرار الدعم والتأييد الكردي للحركة الكمالية، من خلال أحاديثه عن الاخوة التركية الكردية، واطهار التعاطف مع الكرد وقضيتهم القومية.⁽⁴⁹⁾ واطهر مصطفى كمال نفسه و كأنه كان مضطراً إلى مثل هذا السلوك من أجل تحقيق وحدة البلاد واستقلالها.⁽⁵⁰⁾ ودفعه هذا الاضطرار في أواخر عام 1919م إلى قبول مبدأ الاستقلال الذاتي للاكراد وذلك من خلال الاعتراف بالمادة الأولى من بروتوكول اماسيا ب (الحقوق القومية و الاجتماعية للكورد).⁽⁵¹⁾

الكرد ومعاهدة سيفر 10 آب 1920

اثارت الانتصارات التي حققتها الحركة الكمالية على الفرنسيين قلق دول الحلفاء، كما شجع توسع رقعة الاحتلال اليوناني غربي الأناضول تلك الدول وفي مقدمتها إيطاليا وفرنسا على الاسراع

في التوصل إلى معاهدة صلح مع تركيا و هي معاهدة سيفر . المعروف أن حكومة استانبول كانت قد تلقت نص معاهدة (سيفر) مما دفع دول الحلفاء إلى الضغط على تركيا والتهديد بطردها من الأجزاء الأوربية في حالة عدم التوقيع عليها، وهكذا وافق العثمانيون بالاكراه على توقيع المعاهدة في 10 آب 1920.⁽⁵²⁾

تضمنت المعاهدة ثلاثة عشر باباً واربعمائة وثلاثة وثلاثين بنداً صاغتها خمس لجان تفرعت من مؤتمر باريس⁽⁵³⁾ وهذه المعاهدة لم تستهدف الشكل القانوني لانهاء الدولة العثمانية فحسب، بل تمزيقها وتحويلها إلى شبه مستعمرة، ووصفها مصطفى كمال بانها حكم بالاعدام على تركيا.⁽⁵⁴⁾

وقد عالجت هذه المعاهدة المسألة الكردية من خلال البنود (62-63-64)، كما تضمنت حدود دولة أرمينيا : لتشمل ولايات طرابزون وأرضروم ووان وبتليس باسم (ارمينيا)وأخذت المعاهدة بعين الاعتبار ما جرى بين الكرد والارمن من اتفاق وتنسيق،ولا سيما ان وفديهما قد حضرا إلى سيفر اثناء توقيع المعاهدة.وتطميناً للارمن من جهة الكرد وتهدة للخواطر الكردية فقد خصت معاهدة سيفر في البنود الثلاثة المذكورة الكرد بمشروع حكم ذاتي.⁽⁵⁵⁾

نصت المادة السادسة من المعاهدة على هذا المشروع وفق صيغة مطاطة، تتسم بالغموض ؛ لأنها لم تحدد بالضبط منطقة الحكم الذاتي وكيف ستكون، جاء في النص ما يلي:

((تشكل لجنة يكون مقرها القسطنطينية، وتتألف من أعضاء ثلاثة، تعينهم الحكومة البريطانية والفرنسية والايطالية كل من جهتها، وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة مشروعاً للحكم الذاتي للمناطق التي تسكنها غالبية كردية،والواقعة شرق الفرات وجنوب الحدود الجنوبية لأرمينيا(كما ستقرر فيما بعد) وشمال حدود تركيا من سوريا والعراق.⁽⁵⁶⁾

أما المواد الثلاث التي ذكرناها، فقد عالجت المسألة الكردية بشكل أوضح من المادة السادسة، وكما يلي:

آ- فقدت تركيا مناطق العراق وجنوب شرق الاناضول وسوريا، وهي المناطق التي يقطنها الأكراد، بالإضافة إلى المناطق العربية الاخرى التي كانت تحت السلطنة العثمانية.

ب- المقصود بدولة كردستان وفق هذه البنود: المنطقة الواقعة جنوب شرق الاناضول ، أي: كردستان المركزية.

ج - منح الاستقلال الذاتي للكرد في كردستان، والتتويه بإمكان منحهم الاستقلال إذا ما أثبت الكرد رغبتهم في ذلك.

إلا أن هذا الاستقلال الذاتي كان مشروطاً بتحفظات قوية وهي:

آ- استفتاء أهالي المنطقة الكردية فيما إذا كانوا يريدون الانفصال عن تركيا أم لا ؟

ب- يعرض نتيجة الاستفتاء على عصبة الأمم، تقرر في ضوء ذلك ما إذا كان الكرد جديرون بالاستقلال أم لا؟

ج- إذا ما قررت عصبة الأمم جدارة الكرد بالاستقلال يبلغ ذلك إلى تركيا التي عليها أن تنفذ قرارات عصبة الأمم في هذا الشأن، ولا يمانع الحلفاء عندئذٍ من انضمام كرد الموصل للدولة الكردية المقترحة.⁽⁵⁷⁾

كان لبريطانيا الدور الأساس في صياغة هذه البنود المتعلقة بالقضية الكردية بالشكل الذي ينسجم مع مصالحها، وقد وصفها رئيس جمهورية فرنسا بوانكاريه عام 1920 بأنها ليست سوى المزهرية المتحطمة . ووصفها ايكلتن بأنها معاهدة ميتة منذ لحظة التوقيع عليها.⁽⁵⁸⁾

في الوقت الذي وقعت فيه حكومة استانبول على هذه المعاهدة مكرهة فقد رفضها الكماليون والشعب قاطبة، وعمت موجة من الغضب والاستياء ارجاء تركيا وأعلن الاتراك أن يوم توقيعها هو يوم حداد وطني في انحاء البلاد، ففي العاصمة استانبول عمت التظاهرات وكانت أكبرها التظاهرة التي تجمعت في ساحة السلطان أحمد احتجاجاً على شروط الصلح، ونكست الأعلام وأغلقت الإدارات والمؤسسات العامة والمقاهي أبوابها، وفي الوقت نفسه استغل الكماليون فرصة التوقيع عليها وأخذوا يبذلون جهوداً عظيمة لتنظيم الفرق العسكرية العثمانية القديمة والقوات الجديدة في سبيل المقاومة، ورفضوا المعاهدة رفضاً تاماً ولهذا لم تطبق بنود هذه المعاهدة على أرض الواقع للأسباب التالية:

أ- بروز ونضوج الحركة الكمالية وتمكنها من تنسيق وتنظيم الجبهة الداخلية، بما فيهم الاستفادة من العشائر الكردية وظهورها على الساحة عسكرياً وسياسياً ودبلوماسياً

ب- إعادة تنظيم العلاقات بين الكماليين من جهة وبين فرنسا والاتحاد السوفيتي من جهة أخرى.

ج- ان الصراع على المصالح بين الدول الاستعمارية، هدم بنود المعاهدة، وأصبحت الشعوب الصغيرة في صدر قائمة ضحاياها.

د- كان الاكراد انفسهم منقسمين فيما بينهم.⁽⁵⁹⁾

وعلى أية حال فان معاهدة سيفر لم تكن لها أهمية بالنسبة للأكراد غير النص على حقوقهم في اتفاقية دولية للمرة الأولى، ولم يبق للكورد من المعاهدة التي ولدت ميتة إلا هذا الجانب الايجابي.⁽⁶⁰⁾ ويرى آخرون في المعاهدة أهمية، على الرغم من أنها بقيت حبراً على ورق، في أنها كانت مرحلة خطيرة في تطور القضية الكردية ؛ إذ لأول مرة في التاريخ تبحث وثيقة سياسية دولة قضية الاستقلال المحلي للمناطق الكردية التي يقطنها الاكراد، ومن هذا التاريخ أصبح تدويل القضية الكردية أمراً لا مناص منه.⁽⁶¹⁾

وخلاصة القول فإنه يمكن القول ان معاهدة سيفر كانت وثيقة ميتة ساعة التوقيع عليها، لان يد مصطفى كمال كتبت التاريخ بصورة تختلف عما رسمته المعاهدة.⁽⁶²⁾

رفضت الحركة الوطنية التركية معاهدة سيفر جملة وتفصيلاً، ودعت إلى وحدة التراب التركي واستقلاله، وأصرّت على الاحتفاظ بجميع أجزاء البلاد والدفاع عنها مهما كلفها هذا الأمر من تضحيات. ومع توطيد مواقع السلطة الوطنية في الحكم في معاهدة لوزان - كما سنرى ذلك لاحقاً - اشتد ضغطها على كافة القوى والمعارضة لوحدة البلاد ومن بينها الأكراد.⁽⁶³⁾

الحكومة الكمالية وسياساتها تجاه الأكراد 1920 - 1923

أعلن مصطفى كمال عقد جمعية وطنية في 23 نيسان 1920م، وعدّ اللجنة التمثيلية التي تقوم في أنقرة بمثابة حكومة شرعية وحيدة في تركيا. وأصدر أوامره لجميع الموظفين من مدنيين وعسكريين في جميع أنحاء تركيا بأن يأتروا بأوامر حكومة أنقرة. وليس بأوامر حكومة استانبول الخاضعة لسيطرة الحلفاء، وطلب من السلطان أن يقر سلطة حكومة أنقرة.⁽⁶⁴⁾

وتكونت الجمعية الوطنية التي سميت بـ (المجلس الوطني التركي الكبير) من 223 عضواً منتخباً، والتحق بهم 105 نائباً من أعضاء البرلمان العثماني في استانبول.⁽⁶⁵⁾ وكان عدد الأعضاء الكرد في هذا المجلس يبلغ (72) عضواً.⁽⁶⁶⁾

في البداية كان الأتراك مشتبكين بحرب ضروس ضدّ اليونان في الغرب والأرمن في الشرق والاطاليين والفرنسيين في الجنوب، لذا كانوا بحاجة ماسة لكسب ود جميع سكان تركيا، وبهذا الصدد أعلن مندوب أرضروم حسين عوني بك في إحدى اجتماعات المجلس الوطني التركي قائلاً: إن هذه البلاد تعود إلى الأتراك والأكراد ويحقّ لهما فقط أن تتكلما من هذا المنبر، وأيده في ذلك مصطفى كمال ومندوب درسيم حسن خير بك ومندوب أورفة وكذلك النواب الأكراد الآخرين، وعدّوا الإعلان موجهاً لصالح حركة التحرر الوطني ضد الاحتلال الأجنبي.⁽⁶⁷⁾

وعلى أية حال فقد كانت قرارات مؤتمري أرضروم وسيواس الأساس في (الميثاق الوطني التركي) الذي اتخذته برلمان استانبول في كانون الثاني عام 1920م والذي عبرت أكثرية النواب فيه لصالح الكماليين، فقد تكررت للحقوق القومية الكردية، وفي الوقت نفسه رفض الكماليون معاهدة سيفر رفضاً قاطعاً - كما أسلفنا - مما اضطر الحلفاء في عام 1921م إلى إدخال التعديلات المناسبة على معاهدة سيفر حول المسألة الكردية، شريطة اتخاذ الحكومة التركية إمكانية الموافقة على الحكم الذاتي للكرد والاعتراف بمصالح الأقليات الأخرى كالأرمن والآثوريين، ولأجل كل ذلك دعا البريطانيون إلى عقد مؤتمر في لندن (21 شباط - 12 آذار 1920) ولكن هذا المؤتمر فشل بسبب إصرار رئيس وفد حكومة أنقرة بكر سامي باشا على أن لا تكون وثيقة سيفر أساساً لأي تسوية.⁽⁶⁸⁾ وفي 20 تشرين الثاني 1921م عقدت معاهدة صلح تركية فرنسية منفردة في أنقرة انسحب بموجبها الفرنسيون من شمال سوريا بعد أن تنازلوا عنها لتركيا وكانت هذه المناطق تضم عرباً وكرداً

وأتراكاً، وكان الاكراد يعتبرون أن جزءاً كبيراً من هذه المنطقة يقع ضمن كردستان. وبخاصة مناطق ماردين وأورفة. وهذا يعني أن الفرنسيين قد تخلوا عن معاهدة سيفر نهائياً ولم تشغلهم بنودها، ولا سيما ما يتعلق بالاكراد وحقوقهم.⁽⁶⁹⁾

وعلى أية حال فإن النوايا التركية وتوجهات الكماليين منذ مؤتمر أضرورم وسيواس وكذلك الميثاق الوطني، وما صاحب ذلك من تغيرات جذرية على أرض الواقع من خلال الانتصارات التي حققها الكماليون على اليونانيين والفرنسيين والارمن، وما انتزعه من حقوق إضافية لأنفسهم في مؤتمرات ومعاهدات دولية وأقليمية جعلهم يتكبرون لحقوق الكرد، وهذا ما كان يعرفه الاكراد ويشكون في نوايا وتصرفات مصطفى كمال وجماعته.⁽⁷⁰⁾

ففي عام 1919 عقد الزعماء الكرد مؤتمراً في ديار بكر لتدارس القضية الكردية وبعده مباشرة غادر خالد بك الجبرائلي ديار بكر والتجأ إلى جبال بوزانتياه واختفى مع بعض اصدقائه من القادة الاتراك المعارضين لتوجهات مصطفى كمال، ومعهم أعداد كبيرة من جنود الجيش العثماني في المنطقة وكان معظمهم من الاكراد وطلبوا مقاومة الحركة الكمالية في هذه المناطق، إلا أن زعماء الكرد في المنطقة رفضوا هذا الطلب. ولكن خالد بك واصل كفاحه المعارض ففي عام 1920م قام بدعاية قوية لفكرة كردستان مستقلة وأجرى مباحثات مكثفة مع زعماء كرد آخرين بغية معارضة قرارات مؤتمر أضرورم وسيواس والميثاق الوطني التركي. واتصل أيضاً مع سيد عبد القادر الشمديناني رئيس جمعية تعالي كردستان في استانبول وعبد الرحمن الهكاري. ويوسف ضياء الدين النائب الكردي في برلمان استانبول العثماني ودعاهم للعمل من أجل استقلال كردستان.

وفي عام 1921م أنشأ خالد بك لجنة سرية في أضرورم واستعد للقيام بانتفاضة في منطقة درسيم وأعلن زعماء جمعية تعالي كردستان مساندتهم لخالد بك في هذا الصدد.⁽⁷¹⁾

ومن الجدير بالذكر ان اختيار القادة الكرد منطقة درسيم ميداناً للنضال المسلح، يرجع إلى أن الكرد الدرسميين ينتمون إلى الطائفة العلوية، وهذا يعني أنهم في تناقض تام مع الاتراك مذهبياً وقومياً، ومع هذا فإن العديد من الكرد الآخرين كانوا لا يشاطرون الدرسميين في نشاطاتهم ويعدونهم أناساً خارجين عن دائرة الاسلام.⁽⁷²⁾

اجتمع في خوزان (مركز درسيم) قادة المعارضة الكردية للعمل من أجل المطالبة بحقوق الكرد، فقد أرسلوا إلى حكومة أنقرة لمعرفة رأيها حول الإدارة الذاتية لكردستان وإطلاق سراح المعتقلين الكرد في سجون الحكومة في خلاط وملاطية وسيواس، وسحب كافة الموظفين الاتراك من المناطق الكردية. وكذلك الجيش التركي إلا أن الكماليين ردوا على ذلك بالرفض التام وسعوا في الوقت نفسه إلى شراء ذمم الزعماء الكرد الآخرين بالمال والمناصب. وكانت النتيجة أن جرت معارك دموية في

ربيع عام 1921 بين المعارضة الكردية والقوات الحكومية، أحرز فيها الاكراد عدداً من الانتصارات، غير أن الحركة هذه قُضيَ عليها أخيراً بأساليب تعسفية.⁽⁷³⁾

هذا من جانب، ومن جانب آخر قدّم قسم كبير من الكرد دعمهم وتأييدهم للحركة الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال، وابدوا حمية أكبر في النضال ضد المستعمرين الفرنسيين واليونانيين وغيرهم. ففي مناطق ماردين ومرعش وغازي عين تاب شارك الكرد إلى جانب العرب والترك في دحر الفرنسيين⁽⁷⁴⁾، كما شاركوا في معركة سقاريا عام 1921م ومعركة أفيون قره حصار عام 1922م.⁽⁷⁵⁾

وفي هذا الصدد يروي غ. أستافوف قصة امرأة كردية من ضواحي أنقرة اسمها (فاطمة خانم) من أقرباء الزعيم الكردي سمكو الشكاكي، إذ قادت مفرزة كردية ضمت عدة مئات من المقاتلين الكرد، وكانت ترتدي بزة عسكرية رجالية، وتميزت بالاساليب الرجالية، وتمتعت بنفوذ كبير بين صفوف الرجال التابعين لها، وكانت مفرزتها الكردية الوحيدة التي حاربت ضد اليونانيين في صفوف الكماليين. وقال وزير الدفاع التركي سليمان نظيف 1923-1924 حول نشاط الكورد و مشاركتهم في الحرب قائلاً ((انه من الجائز تماماً أن الجندي المجهول المرسوم على النصب التذكاري الذي استشهد بالقرب من دملور بينار ينتمي إلى العرق الكردي)).⁽⁷⁶⁾

وعندما دخلت القوات الوطنية مدينة أزمير لطرد اليونانيين منها، كانت الخيالة الكردية في مقدمة المحررين للمدينة من الاحتلال الأجنبي.⁽⁷⁷⁾

وقد أشاد قادة الحركة الوطنية التركية بدور الكرد في تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي، ومنهم: مصطفى كمال، وعصمت أيتونو، وفتحي بك، وحسين عوني بك وغيرهم، وقد أشار هذا الأخير في إحدى اجتماعات المجلس الوطني التركي الكبير إلى أن حق التكلم من فوق منصة هذا المجلس هو حق للأمتين التركية والكردية. وقال أحد وزراء الدفاع الأتراك عند إلقاء خطبة على قبر الجندي المجهول ((أغلب الظن أن هذا الجندي كردي)).⁽⁷⁸⁾

معاهدة لوزان 1923م

عقد مؤتمر لوزان في 24 تموز 1923 التي تعد المرحلة النهائية من حرب الاستقلال التركي في مدينة لوزان السويسرية في 20 تشرين الثاني عام 1922م إلى 4 شباط عام 1923م، ثم واصلوا اجتماعاتهم ثانياً في 23 نيسان 1923م إلى 24 تموز عام 1923م.⁽⁷⁹⁾

وشارك في المؤتمر كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان ورومانيا ويوغسلافيا واليونان من جهة، وتركيا من جهة أخرى، وحضر المؤتمر ممثل الولايات المتحدة بصفة مراقب، وسمح لممثل بلجيكا والبرتغال والسويد والدانمارك وهولندا وإسبانيا بالمشاركة أثناء مناقشة المسائل المالية والاقتصادية وعند مناقشة المسائل المتعلقة بالمضائق سمح لوفدي بلغاريا والاتحاد السوفيتي حضور جلسات المؤتمر.⁽⁸⁰⁾

قبيل انعقاد المؤتمر تمكن الأتراك والبريطانيون من الوصول إلى تفاهم مشترك، ملخصه أن تقام سيادة الدولة التركية التامة على أراضيها في تراقيا الشرقية وآسيا الصغرى وشرق الأناضول. كما أن هيراتسي رامبول السفير البريطاني والمندوب السامي في استانبول تحدث مع كمال حميد بك نائب رئيس الهلال الأحمر العثماني عن إمكانية تغيير الحدود لصالح تركيا في المناطق الكردية على الأغلب والواقع إلى الشرق من الفرات. ولم يرد أي ذكر تقريباً للاستقلال الكردي أو الحكم الذاتي في الدبلوماسية البريطانية بعد مؤتمر لندن.⁽⁸¹⁾

ويمكن تلخيص موقف بريطانيا إزاء المسألة الكردية في تلك الفترة بنقطين:

الأولى : اتخاذ المسألة الكردية وسيلة ضغط ضد تركيا، فيما يتعلق بمطالب الأخيرة بولاية الموصل العراقية.

الثانية : تحويل الكرد إلى حاجز لمنع انتشار الشيوعية نحو الجنوب.⁽⁸²⁾

وبهذا الصدد عبر المؤرخ بريكس أحسن تعبير، إذ قال: ((في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الانكليزية تبذل قبل الحرب العالمية وأثناءها كل جهودها لتحويل الموصل إلى سد منيع بوجه المد القيصري المتقدم بثبات نحو الجنوب، أصبحت الآن بيد الإنكليز موجهة ضد أنقرة والاتحاد السوفيتي)).⁽⁸³⁾

وفي الوقت نفسه عمل الكماليون على كسب ود الكرد ودغدغة مشاعرهم، حينما أشاروا عدة مرات إلى أن البلاد هي بلاد الترك والكرد معاً لا غيرهما، وقبيل انعقاد المؤتمر في لوزان استطاع الكماليون إقناع النواب الكرد في المجلس الوطني التركي الكبير بإرسال برقية إلى لوزان يعلنون فيها : أن الكرد لا يريدون الانفصال عن الأتراك أبداً. وفي المؤتمر أعلن رئيس الوفد التركي عصمت أينونو: أن الشعبين التركي والكردي المتساويين أمام الدولة، يتمتعان بحقوق قومية متساوية،)) بعد أن

وجد المشاركون في المؤتمر أنفسهم أمام واقع جديد لم يكتفوا بوضع فكرة استقلال كردستان في زوايا النسيان فحسب بل قاموا بحذف معظم ما يخص ذكر الأكراد من الوثائق الرسمية.⁽⁸⁴⁾ وهكذا لم تتضمن معاهدة لوزان إلا فقرات هزيلة جداً فيما يتعلق بحقوق غير الاتراك في البلاد، ومنها:

ما جاء في المادة (38) وهي: تتعهد الحكومة التركية بمنح جميع السكان الحماية التامة والكاملة لحياتهم وثروتهم دون تمييز في العرق والقومية واللغة والدين.

وكذلك المادة (39): إذ جاء فيها: لن تصدر أية مضايقات بشأن الممارسة الحرة بكل مواطن تركي لاية لغة كانت، ان كانت في العلاقات الخاصة أم في العلاقات التجارية، أو في حقّ الدين والصحافة، أو في المؤلفات والمطبوعات وفي مختلف الأنواع أو في الاجتماعات العامة.⁽⁸⁵⁾

وبمعاهدة لوزان صار واضحاً، أن لا محل للشعب الكردي أو الأرمني أو الآثوري في تركيا الكمالية، وبمعنى آخر أن معاهدة لوزان خيبت آمال الكرد، وبخاصة بعد أن تنكّر مصطفى كمال لوعوده وتطميناته، وأخذ يمارس الصهر العنصري تجاه الكرد، كما أن معاهدة لوزان ألغت جميع ما ورد في معاهدة سيفر من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية، ولم يرد أي ذكر لتلك المطالب باستثناء تعبيرات مطاطية تبقى على احترام الحكومة التركية للحقوق الثقافية والدينية والأقليات.⁽⁸⁶⁾

المصادر

- 1- laqueur ,W.Z: Communism and Nationalism in the Middle East.(London – 1957)P. 221
- 2- جريدة الاستقلال (بغداد) 17 آذار 1925
- 3- جريدة الاستقلال (بغداد) 25 آذار 1925
- 4- جريدة التآخي (بغداد) 27 حزيران 1974
- 5- كمال مظهر أحمد : كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم.(بغداد-1984) ص 303
- 6- حامد محمود عيسى : القضية الكردية في تركيا (القاهرة -2002) ص 117
- 7- محمد صالح زبياري : الشيخ آق قاری وقيادة انتفاضة 1925، مجلة (متين) العدد(40) أيار 1995، ص 98-99
- 8- المصدر نفسه ، ص 99
- 9- آق قاری یگ: تاريخ القرن العشرين، تعريب الدكتور نور الدين حاطوم،(دمشق - 1980)، ص 85 وما بعدها.

- 33- S.K. ١٣٩٩ ن: كردستان تركيا بين الحربين، ترجمة سعيد الملا . □ ١٣٩-١٣٩ □
- ٤٩ □ - رابطة كاوة للثقافة الكوردية - بيروت 1985 ط 1 - ص 13
- 34- عزيز شميزني : الحركة القومية التحررية للشعب الكردي، (كردستان -1986) ص 83
- 35- م.م. هسريتان: المصدر السابق ، ص 12
- 36- جليلي جليل : المصدر السابق ، ص 104
- 37- المصدر نفسه : ص 104، و خليل علي مراد وآخرون ، المصدر السابق، ص 104
- 38- خليل علي مراد وآخرون : المصدر السابق، ص 103
- 39- للتفاصيل انظر: محسن حمزة العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا 1946-1960 ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989، ص 10 وما بعدها.
- 40- م.س لازاريف : المسألة الكردية 1917 - 1923 ، ترجمة عبيد حاجي (بيروت -1991) ص 126
- 41- رضا هلال : السيف والهلال ، (القاهرة- 1999) ص 56
- 42- م.م. هسريتان : المصدر السابق ، ص 18
- 43- للتفاصيل انظر : حنا عزو بهنان : التطورات السياسية في تركيا 1919 - 1923م، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989م ص 54 وما بعدها.
- 44- أحمد نوري النعيمي ؛ تركيا وحلف شمال الأطلسي (الأردن - 1981) ص 183
- 45- عزيز الحاج: القضية الكردية في العشرينات، (بيروت - 1984) ص 107
- 46- لازاريف : المصدر السابق ، ص 129
- 47- المصدر نفسه، ص 122
- 48- حامد محمود عيسى : القضية ... ص 157
- 49- خليل علي مراد وآخرون.. المصدر السابق، ص 19
- 50- محمد صالح زيباري ، المصدر السابق ، ص 101
- 51- خليل علي مراد وآخرون .. المصدر السابق ، ص 20
- 52- أحمد عبد الرحيم مصطفى : في اصول التاريخ العثماني.(بيروت - 1982) ص 306 ، وانظر كذلك : حنا عزو بهنان . المصدر السابق ، ص 75
- 53- Hurewitz,J.G op. cit. p.219
- 54- باسيل دقاق : تركيا بين جبارين ، (بيروت- 1947) ص 39
- 55- حامد محمود عيسى: القضية ... ص 162
- 56- Hurewitz,J.G op. cit. p.116
- 57- Ibid , p. 116

- 82- حامد محمود عيسى : القضية ... ص 178
- 83- محمد صالح زيباري : المصدر السابق ، ص 102
- 84- جرجيس حسن : تركيا في الاستراتيجية الامريكية بعد سقوط الشاه. (بغداد - 1991) ص 88
- 85- م.م. هسرتيان ، المصدر السابق ، ص 54
- 86- المصدر نفسه ، ص 55 ، و لازاريف ، المصدر نفسه ، ص 299

ABSTRACT

Kurdish region were distributed till the End of the world war I amongst three countries : Iran, Russia and ottoman state and its hereditary Turkey , but the ottoman defeat during the war made the Kurdistan of Turkey to be an international and regional issue as well as national issue. That the Kurdish leaders been active to achieve their political ambitions, So they established new societies besides the old one, and they sent delegations to the peace conferences to expose their issue in there international quarters and made them to be known of it . the cevar treaty was about to achieve the Kurdish hopes of establishing independent Kurdistan state but the kamal's vektories in the battle field have changed many of the international and regional policies and attitudes, which result in , at the end , to deny these rights and obliterate it in Lozan conference .